دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي والوحدة العربية
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الأيوبي، الهيثم
المجلد/العدد:	ع 43
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	سبتمبر - محرم
الصفحات:	148 - 159
رقم MD:	52875
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأسلحة ، الأمن القومي ، الوحدة العربية ، الاحتلال الإسرائيلي، الصراع العربي الإسرائيلي ، الصناعات العسكرية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، توازن القوى ، التفوق العسكري ، الحرب العربية الإسرائيلية 1948، حرب يونيو 1956، مصر ، معاهدة كامب ديفيد، لبنان ، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/52875

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الامن القومي العربي والوحدة العربية

المقدم الهيثم الايوبي
رئيس تحرير « الموسوعة العسكرية »

تعيش الأمة العربية اليوم واقعا أمنيا معقدا، تتعدد فيه بؤر التهديد ومصادر الخطر. بيد أن أخطر عناصر هذا الواقع وأشدها تأثيرا فى حاضر الأمة العربية ومستقبلها، هو اختلال موازين القوى العسكرية لصالح إسرائيل، وانعكاساته الآنية والمستقبلية على طبيعة ومقومات الصراع ضد الغزوة الصهيونية. ومن المؤكد أن هذا الاختلال فى موازين القوى لم يأت بشكل صُدفى، بل هو نتيجة لمجموعة من العوامل المحلية والخارجية المؤثرة على التعبئة بمعناها الشمولى (الاقتصادي والعسكري والنفسى)، ومحصّلة نهائية للجهود العربية والاسرائيلية فى مضمار بناء القوة عبر تفجير الطاقات الذاتية الكامنة وحشدها وتأمين التحالفات الخارجية الكفيلة بدعمها. لذا فإن من الطبيعى ان يسبق تحديد التدابير الكفيلة بتعديل الاختلال وتصفية آثاره القائمة، وخلق الظروف التى تضمن متابعة الصراع بنجاح ضد الغزوة الصهيونية، تشخيص موضوعى للعوامل الكامنة وراء تفوق اسرائيل العسكري، سواء كانت هذه العوامل محلية أم خارجية، ثابتة أم متحولة.

أولا ـ تعدد الارادات العربية

فى عالم العمالقة المعاصر، عالم اتحاد إرادات الدول والشعوب لبناء التكتلات والأحلاف العالمية أو الاقليمية، القادرة على مواجهة التحديات الكبرى وتأمين متطلبات دخول القرن الحادي والعشرين، تواجه الامة العربية تحديات الانماء والتطور والأمن بإرادات متعددة، لا تتسم بالتباين فحسب، بل تصل فى العديد من الحالات إلى مستوى التناقض الصدامى أو الكامن.

وعلى الرغم من أن واقع التجزئة يشكل واحدا من أهم أسباب تعدد الارادات العربية، فإنه لا يكفى وحده لتفسير الفشل فى توحيد الهدف والارادة. فالتجزئة حالة سياسية تتمثل فى وجود دول

متباينة من حيث القومية، ومُثقلة بتراث طويل من الصراعات القديمة فيما بينها (دول حلف شمالى الأطلسى مثلا)، ومع هذا فإن وحدة التهديد الخارجى جعلتها تنتظم داخل حلف يوحد هدفها وإرادتها. وهناك حالات يرتفع فيها التهديد الخارجى المشترك إلى حد يدفع إلى حدوث التحالف بين دول متباينة قوميا، ومتناقضة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. والمثال الأوضح على ذلك تحالف الاتحاد السوفييتى مع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأوربية الغربية فى مواجهة خطر « المحور » إبان الحرب العالمية الثانية.

وما دامت وحدة التهديد الخارجى كافية، كما رأينا، لفرض نوع من التطابق (أو التوافق) بين أهداف ومصالح دول لا تجمعها سوى الرغبة المشتركة فى مواجهة الخطر المشترك، وما دام تصاعد هذا الخطر، يؤدي إلى تسريع عملية تطابق (أو توافق) الأهداف والمصالح، وتوحيد الارادات، وتجاهل الخلافات القديمة والتباينات القومية، بل وتناسى التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول، فقد كان من الطبيعى أن تؤدي الاخطار الخارجية المحدقة بالامة العربية، وفى مقدمتها أخطار الغزوة الصهيونية، إلى توحيد إرادات الدول العربية رغم وجود التجزئة والكيانات المفتعلة، لا سيما وأن بين مواطنى هذه الدول وحدة عميقة فى الأصل والحضارة، ولا يفصل بينهم سوى حدود جغرافية مستحدثة عاجزة عن شطب حقائق التاريخ المشترك والمصير الواحد. ومع هذا كله نجد أن الوطن العربى قد شهد فى السنوات الأربعين الماضية ظاهرة ملفتة تتمثل فى عدم تحقيق وحدة الهدف والارادة بين الدول العربية، إلا فى خلال فترات محدودة، وضمن إطار ضيّق لا يرقى الى مستوى التحالف العربى الشامل المتمتع بالاستمرارية.

والحقيقة أن المثالين التاريخيين الواردين آنفا، كافيان لكشف التبسيطية الكامنة فى اعتبار التجزئة الجغرافية الكيانية) سببا كافيا لهذه الظاهرة الملفتة فى الغرابة، والمتناقضة مع منطق الدفاع عن الذات، بل ومع غريزة حب البقاء التى تحكم تصرف الافراد والمجتمعات. وهناك ولا شك أسباب لا تقل عن الكيانية أهمية، وفى مقدمتها : تنامى الافكار والمصالح القطرية، والفشل فى تحديد معسكر العدو، وعدم تماثل الخطر الصهيونى.

ولقد جاء تنامى الافكار والمصالح القطرية من تزامن بناء الكيانات العربية واستقلالها مع نمو فئات مستفيدة من واقع التجزئة، وتعتبر مصالحها مرهونة ببقاء الدويلات، التى تحتل فيها موقعا متميزا (اجتماعيا واقتصاديا) لا يمكنها الاحتفاظ به فى حال نشوء الدولة القومية الموحّدة. ومهما كان نوع محورالتفاف هذه الفئات، فان منطقها جعلها تفضّل أن تكون دويلة صغرى (مع ما فى ذلك من مكاسب ذاتية آنية) على أن تكون جزءا من دولة كبرى تضمن مصالح الأمة كلها، ودفعها إلى تكريس الحدود التقسيمية وتعزيز الأفكار القطرية والترويج لها. واذا كانت الأفكار والمصالح القطرية الآنية قد أفرزت سياسات الانماء والتطور الوطنية المحرومة من البعد التكاملى القومى، وشاركت فى دفع الدول العربية نحو متاهات بناء نظام اقتصادي ـ اجتماعى فى بلد واحد، فان الأفكار والمصالح ذاتها أفرزت على الصعيد الأمنى استراتيجيات عسكرية متعددة، لا يجمعها بالضرورة خط مشترك يضمن وحدة الهدف والارادة.

ولكى تتبلور وحدة الهدف والارادة فى الوطن العربى، كان من الضروري التوصل إلى اتفاق حول ماهيّة العدو وأساليب الصراع ضده. ذلك لأن وحدة الارادة لا تتحقق من أجل غرض غامض، ولا تأخذ أبعادها الحقيقية إلا عند توافر الغرض الواضح وتحديد السبل الكفيلة ببلوغه. ومن سوء حظ الأمة العربية أن تقسيماتها السياسية المصطنعة ترافقت مع السير على خطوط متعددة فى مجالات التطور السياسى ـ الاجتماعى ـ الاقتصادي، انطلاقا من مفاهيم ورُؤى مختلفة. لذا جاءت خياراتها لسبل الانماء والخروج من واقع التخلف الموروث متباينة إلى حد بعيد. ولقد رأينا فى مثال تضامن الحلفاء ضد دول المحور فى الحرب العالمية الثانية، أن تباين البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا يمنع بالضرورة ظهور الارادة الموحدة ضد الخطر الداهم. بيد أن هذا المثال لا ينطبق على الدول العربية، بسبب صغرها وواقعها كدول نامية، واضطرارها إلى دعم خياراتها الانمائية الاقتصادية عبر تمتين العلاقة مع أحد المعسكرين الكبيرين.

ولقد انعكس هذا الواقع على مسألة الغرض المشترك، لأنه خلق التباسا فى تحديد معسكر العدو وسبل مواجهته. صحيح أن الدول العربية، على اختلاف انظمتها، متفقة على اعتبار إسرائيل عدوا مشتركا. ولكن أساليب مواجهة هذا العدو لا تزال موضع خلاف.

وحتى فى مجال مواجهة العدو المباشر المتمثل بإسرائيل، فإن التوتر وحدة العداء محكومان بعامل عدم تماثل الاحساس بضغط الغزوة الصهيونية وأخطارها. ويرجع هذا العامل الى عدة أسباب من بينها : بُعد بعض الدول العربية عن خط الصدام المباشر مع العسكرية الاسرائيلية، والتباين فى طبيعة الاعلام التحريضى والتوعية فى الدول العربية حول أهداف الغزوة وأطماعها وأساليبها، وحصول بعض الدول العربية على ضمانات لأمنها من بعض الدول الكبرى مقابل عدم بناء قوة مسلحة وطنية كبيرة والخروج عمليا من الصراع مع إسرائيل. ولقد ساهمت الدعاية الصهيونية فى زيادة عدم تماثل الاحساس بالخطر، وذلك من خلال حملات إعلامية هدفها التهدئة والتخدير، تتمحور حول الاعلان عن أهداف محدودة متعاقبة، وتغطية المشاريع العدوانية التوسعية بذريعة الحفاظ على الأمن والرغبة فى الوصول إلى حدود يسهل الدفاع عنها، والدعوة الزائفة إلى السلام ... إلخ.

ومن تباين الاحساس بالخطر، تباينت جديّة الاستعداد للمشاركة العملية فى مواجهته، واختلف موقع الصراع ضد الغزوة الصهيونية فى جدول اهتمامات الدول العربية، التى انقسمت موضوعيا إلى مجموعتين : تعتبر أولاهما الخطر الصهيونى هاجسا يوميا ضاغطا يتطلب تكريس الجهد المادي الأقصى ورفع التوتر المعنوي إلى الذروة. فى حين تعتبر المجموعة الثانية ذلك الخطر محتملا على المدى البعيد، ويمكن تخفيف حدته بأساليب متعددة، وتأجيل التعبئة الشاملة لمواجهته، والالتفاف آنيا إلى معالجة هموم أمنية أخرى تأخذ ـ حسب تقويم هذه المجموعة من الدول ـ أفضلية أشد إلحاحا. وكان من الطبيعى ان يؤدي هذا الانقسام الموضوعى إلى ظهور واقع ساهم فى تعطيل وحدة إرادات الصراع العربية ضد الغزوة الصهيونية.

ثانيا ـ الخلل فى معادلة التحالف الدولى

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور حالة الاستقطاب الدولى، أصبحت العلاقة بين المعسكرين الشرقى والغربى معادلة يمتزج فيها التنافس والتفاهم، مع زيادة فى نسبة أحد شقي المعادلة على حساب الشق الآخر. وإذا كان التنافس قد دفع المعسكرين إلى سباق التسلح وتصعيد الاستقطاب وتوسيع مناطق النفوذ، فان التفاهم تحت مظلة الرعب النووي منع التنافس من تجاوز الحد المقبول، وجعل الحروب المحلية المحدودة الشكل الوحيد المعقول لصدام العمالقة، ومدخلا هاما من مداخل تصعيد الاستقطاب. ومن هنا جاء اهتمام الدولتين العظميين بهذا النوع من الحروب، وجعل موقفهما من الأطراف المتصارعة أساسيا فى رسم ملامح موازين القوى. وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

١ ـ امتلاك الدولتين العظميين لوسائط متقدمة (فضائية، وجوية، واستخبارية) تؤمن تزويد الدول المحلية الحليفة بمعلومات بالغة الأهمية، وقادرة على التأثير فى مجال تحقيق المباغتة الاستراتيجية أو تجنّبها.

٢ ـ ضخامة الانتاج الحربى وتطوره فى هاتين الدولتين، وقدرته على المساهمة فى بناء القوات المسلحة الحليفة، وتزويدها باحدث التقنيات والاسلحة والمعدات، ورفع مستوى جاهزيتها القتالية واللوجستية والفنية.

٣ ـ القدرة على تبديل موازين القوى فى أثناء القتال، عن طريق مد الجسور (الجوية والبحرية) الكفيلة بنقل أعداد كبيرة من الأسلحة والمعدات والذخائر فى خلال فترات زمنية قصيرة.

والحقيقة أن اهتمام الدولتين العظميين بالصراع بين العرب واسرائيل يأخذ طابعا مكثفا، بسبب حساسية منطقة الصراع بالنسبة الى هاتين الدولتين، وقربها من الحدود السوفييتية الجنوبية والجناح الجنوبى لحلف شمالى الاطلسى، واحتوائها على أكبر مخزون نفطى عالمى، وسيطرتها على عدة ممرات مائية استراتيجية. لذا فإن من المتعذر إسقاط الموقفين السوفييتى والأميركى من الصراع الدائر فيها، وتجاهل استعدادهما للمساهمة فيه بأشكال متباينة. وبالاضافة إلى كثافة الاهتمام، فان لتدخل الدولتين العظميين انعكاسات كبيرة على ميزان القوى فى المنطقة، نظرا الى أن الجيوش المتجابهة (أو المؤهلة لدخول المجابهة) فى المنطقة، مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات التقليدية المتوافرة عالميا، وتمتلك أعدادا كبيرة من الدبابات والعربات المدرعة والمدافع والطائرات والصواريخ ومعدات الحرب الالكترونية، وتخوض المعارك بكثل الدبابات والمشاة الميكانيكية المدعومة بنيران برية وجوية كثيفة، مع ما تطلبه هذه المعارك من استهلاك مُفرط بالذخائر وقطع الغيار، وما ينجم عنها من دمار فى الاسلحة والمعدات. ومع هذا فإن دول المنطقة لا تنتج غالبية الأسلحة والمعدات والذخائر التى تستخدمها، وهى واقعة بالتالى تحت تأثير التبعيّة التسليحية، ما دام بناء قدراتها العسكرية وإدامتها قبل القتال، والحفاظ على زخمها إبان القتال، مرهونة بما تستورده من الدولة (أو الدول) الكبرى الحليفة، مع العلم بأن عملية استيراد المعدات العسكرية لا تخضع لقوانين التجارة العادية، ولا تتعلق فقط

بامتلاك المال، والتنافس بين الدول الصناعية على الاسواق، بل تتعلق أساسا بموقف الدولة (أو الدول) الكبرى الحليفة، وطبيعة علاقتها بالطرف المحلى من الصراع.

والحقيقة أن حالة التبعيّة التسليحية واللوجستية لدولة (أو لعدة دول) كبرى تشمل دول المنطقة كلها، بما فى ذلك إسرائيل المتقدمة على العرب فى مضمار الصناعة الحربية، والقادرة على إنتاج الطائرات والدبابات والمدافع والمعدات الألكترونية والأسلحة الخفيفة والذخائر. ذلك لأن انتاجها الحربى مرهون بالدعم التكنولوجى والمالى الأميركى، وخاضع بالتالى لمفهوم التبعيّة. كما أن هذا الانتاج لا يكفى (كما ونوعا) لمتطلباتها الأمنية. ولا أدل على ذلك من أن ما تمتلكه إسرائيل من طائرات مقاتلة مصنّعة داخليا لا يزيد عن ٢٧٪ من قوة سلاحها الجوي، وأن الدبابات ميركافا المتوافرة حاليا لا تمثل سوى ٧٪ من القوة المدرعة الاسرائيلية، وأن مدافع سولتام تعادل ٣٠٪ من عدد المدافع فى إسرائيل.

تحت تأثير هذه التبعيّة التسليحية واللوجستية والتكنولوجية، وفى مناخ الاستقطاب الدولى ورغبة الدولتين العظميين فى استثمار بؤر التوتر، اتجهت الدول المحلية المتصارعة نحو تعزيز علاقاتها التحالفية الخارجية مع هذا القطب الدولى أو ذاك، وأخذت الصراعات المحلية المحدودة (فى الزمان والمكان) طابعا دوليا.

وباستثناء الحروب التى دارت بين حلفاء الولايات المتحدة (الحرب التركية ـ اليونانية فى قبرص، وبعض الحروب بين دول أميركا اللاتينية)، والحرب العراقية ـ الايرانية التى أحجمت الدولتان العظميان حتى الآن عن استثمارها، نجد أن غالبية الصراعات المسلّحة التى دارت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم قد تحولت ـ فى مراحلها الرئيسية على الأقل ـ إلى نوع من الصدام غير المباشر بين الدولتين العظميين. وكانت معادلة التحالف فيها محسومة بوضوح، وتتضمن طرفين محليين يرتبط كل منهما بأحد القطبين الدوليين ويعتمد عليه فى بناء قوته المسلحة وإدامتها وتطويرها، ويستند إليه طوال الصراع، سواء شارك هذا القطب الدولى فى الصراع مباشرة أم لم يشارك.

ولكن معادلة التحالف فى الصراع بين العرب وإسرائيل لم تتسم بهذا الوضوح، بل أخذت شكلا مشوشا فريدا، وكانت واحدة من المفارقات النادرة فى التاريخ العسكري عبر العصور.

ففى بداية الصراع، كان الطرفان المتحاربان مرتبطين بقطب دولى واحد هو المعسكر الغربى (حرب ١٩٤٨)، ولكن مظلة ذلك القطب لم تكن منتشرة بشكل متوازن، بل مائلة لمصلحة إسرائيل. لذا كان من المتعذر على الجانب العربى تعديل موازين القوى، ما دامت مفاتيح تسليحه آنذاك فى يد المعسكر الغربى الذي خطط لقيام إسرائيل، وقرر حمايتها، واعتبرها جزءا من مشروعه الخاص بمتابعة السيطرة على مقدرات الأمة العربية وثرواتها.

ومع تزايد اهتمام المعسكر الاشتراكى بالمنطقة العربية، وتصاعد حركة التحرر فى بعض الدول العربية، وتوجهها نحو السوفييت بغية التخلص من التبعية التسليحية والاقتصادية للغرب، احتل

الاتحاد السوفييتى مكانا داخل المعادلة من خلال تسليح بعض الدول العربية، وبدأت بالتالى عملية الاستقطاب فى الصراع بين العرب وإسرائيل. ولكن المعادلة لم تشهد تبدلا جذريا، ولم تأخذ الشكل المنطقى والمألوف فى الصراعات المحلية (طرفان محليان يرتبط كل منهما بقطب دولى)، لأن حفاظ بعض الدول العربية على علاقاتها مع المعسكر الغربى، والولايات المتحدة بشكل خاص، ساهم فى تعقيد المعادلة وحرمانها من التوازن.

ففى الشق الأول من المعادلة، نجد قطبا دوليا (الولايات المتحدة)، وطرفا محليا اسرائيليا مرتبطا بالقطب الدولى ويحتل فى استراتيجيته موقعا متميزا، ويتبنى موقفا معاديا للسوفييت. فى حين يتضمن الشق الثانى قطبا دوليا (الاتحاد السوفييتى) وطرفا عربيا متعدد التوجهات. وإذا كان بعض دول الطرف العربى يصادق الولايات المتحدة، فإن البعض الآخر معاد للولايات المتحدة بدرجات متفاوتة، وصديق للسوفييت بأشكال متباينة، لا تصل فى أفضل الحالات إلى مستوى التحالف الاستراتيجى الذي يربط إسرائيل بالولايات المتحدة.

إن هذه المعادلة المشوشة تعنى أن إسرائيل حسمت مسألة تحديد العدو والصديق بوضوح، ودخلت لعبة الاستقطاب الدولى بكل أبعادها، وغدت قادرة على الافادة القصوى من الحليف الاستراتيجى، والحصول على دعم عسكري ـ اقتصادي ـ تكنولوجى يتناسب مع مستوى التحالف الاستراتيجى. فى حين بقيت بعض الدول العربية على حافة الاستقطاب الدولى، وتحصل من السوفييت على دعم عسكري ـ تكنولوجى يتناسب مع مستوى العلاقة التى اختارتها. أما الدول العربية الاخرى فانها لا تزال فى وضع مشابه للوضع الذي كان قائما فى حرب ١٩٤٨ والنصف الاول من الخمسينات، وما زالت صداقتها مع المعسكر الغربى وابتعادها عن المعسكر الشرقى يحددان حجم ونوعية الدعم العسكري الذي تستطيع الحصول عليه.

وما دام ميزان القوى مرهونا، كما رأينا، بطبيعة العلاقة مع القطب الدولى، وبالدعم التسليحى ـ اللوجستى ـ التكنولوجى المتناسب مع تلك العلاقة، فإن من الطبيعى أن يؤدي اختلال معادلة التحالف الدولى إلى المساهمة فى اختلال موازين القوى لمصلحة إسرائيل المغرقة فى الاستقطاب والمستفيدة منه إلى أبعد الحدود، وأن تبقى محاولات بعض الدول العربية لتعديل هذه الموازين محكومة بسقف معاهدات التعاون والصداقة مع أحد القطبين الكبيرين، وأن تواجه مساعى الدول العربية الأخرى لتعديل الموازين موقفا أميركيا نابعا من تقويم واشنطن الذي يعتبر إسرائيل الحليف الأول المتميّز، ويضع أمن هذا الحليف وتفوقه فى مقدمة الاهتمامات الأميركية.

ثالثا ـ تأثيرات الجيو ـ استراتيجيا

تأتى أهمية الجغرافيا فى الصراع بين العرب واسرائيل من : اتساع رقعة الوطن العربى، وتعدد مراكز التحشد القطرية، وبعدها عن مسرح الصدام الرئيسى مع اسرائيل، وندرة خطوط المواصلات

الاستراتيجية التى تربط الأقطار العربية، إضافة الى وجود الدولة الصهيونية فى المفصّلة القائمة بين جناحى الوطن العربى المشرقى والمغربى.

ولقد كانت هذه العوامل، ولا تزال،من العوامل المعيقة للتحشد الاستراتيجى العربى اللازم لتعديل موازين القوى. والحقيقة أن اتساع رقعة الوطن العربى، الذي يعتبره بعض المنظّرين العرب إيجابيا، كان ولا يزال عنصرا سلبيا، لأنه يطيل المسافات بين مراكز التحشد القطرية المتعددة فى مشرق الوطن العربى ومغربه ومراكز التحشد القريبة من مسارح العمليات المحتملة فى حال الصدام مع إسرائيل، ويجعل مدة انتقال القوات العربية إلى مقربة من خط الصدام طويلة تعادل عدة أيام بالنسبة إلى قوات الدول العربية المشرقية، وعدة أسابيع بالنسبة إلى قوات الدول العربية المغربية، الأمر الذي يؤدي إلى كشف التحركات بشكل مسبق، ويؤخر الوصول إلى مسارح القتال، ويتعارض بالتالى مع مبدأ السرّية الأساسى ومع متطلبات الحروب المحلية الحديثة المتّسمة بالسرعة والحسمية.

ولقد تفاقمت سلبيات هذا الوضع تحت تأثير عاملين : يتمثل أولهما فى النقص الذي تعانى منه قوات الدول العربية البعيدة فى مجال النقل الجوي الاستراتيجى، وعدم قدرتها على اختصار الزمن ودفع الألوية والفرق برجالها ومعداتها وذخائرها إلى مسارح القتال فى خلال فترة قصيرة، فى حين يتمثل الثانى فى عدم تكامل شبكة المواصلات الاستراتيجية، وسوء حالة الأجزاء المتوافرة منها، وعدم اعتمادها على السكك الحديدية التى تعتبر من أفضل وسائط النقل الاستراتيجى البري.

وتكشف مراجعة شبكة المواصلات الاستراتيجية العربية مجموعة من النواقص المعيقة للتحشد. وفى مقدمتها :

١ ـ ضعف شبكات الطرق والسكك الحديدية الوطنية اللازمة لتجمع القوات فى مراكز التحشد القطرية تمهيدا لانتقالها إلى مسارح القتال.

٢ ـ عدم وجود خط حديدي يربط دول المغرب العربى.

٣ ـ عدم وجود خط حديدي أو طريق استراتيجى أو مواصلات نهرية تربط بين شمالى وادي النيل وجنوبيه.

٤ ـ اعتماد التحركات الاستراتيجية بين مسارح القتال والدول العربية المشرقية (العراق واليمن ودول الخليج العربى)، على الطرق البرية الصحراوية، وعدم وجود سكك حديدية لتأمين هذه التحركات.

٥ ـ ضعف قدرات النقل البحري العربى، سواء فى الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط أم فى الدول المطلّة على الخليج العربى والبحر الأحمر.

ولقد ظهرت نتائج هذه النواقص فى مختلف مراحل الصراع السابقة، حين أرادت دول عربية المساهمة فيها بوزن فعّال، فاصطدمت إرادتها بقيود المسافة وسوء المواصلات.

أما وجود إسرائيل فى المفصّلة الواقعة بين جناحى الوطن العربى، فلم يكن مؤثّرا على التحشد ضد الدولة الصهيونية حتى حرب ١٩٧٣. لأن الاستراتيجية العربية المبنية على أساس القتال على الخطوط الداخلة، وإدارة الصراع انطلاقا من جبهتين أحداهما جنوبية والأخرى شمالية (أو شمالية شرقية)، كانت تعتمد على منطقتى تحشد رئيسيتين: إحداهما فى الجنوب (مصر) والأخرى فى الشمال والشرق (سورية والأردن). ولكن الوضع تبدل بعد ذلك بشكل جذري، لان نكوص الرئيس أنور السادات بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ونجاحه فى إخراج مصر العربية من الصراع، لم يؤديا فقط إلى استبعاد الثقل المصري من موازين القوى، بل أديا أيضا إلى إلغاء إحدى قاعدتى التحشد، وتحويل مصر من قاعدة للتحشد والانطلاق إلى « دولة عازلة » تمنع قوات السودان ودول المغرب العربى من المساهمة فى الصراع بوزن فعّال، وتجعل تحشد هذه القوات مرهونا بالانتقال إلى المسرح الشرقى دون غيره.

بيد أن هذا الانتقال بحاجة إلى إمكانات ضخمة للنقل البحري، لا تملكها دول المغرب العربى منفردة أو مجتمعة. ناهيك عن أن وجود الأسطول الاميركى السادس فى البحر الأبيض المتوسط، وسيطرة إسرائيل الجوية على شرقى هذا البحر، تقيّدان، إلى حد بعيد، حرية الحركة البحرية الاستراتيجية بين شمالى أفريقيا ومنطقة التحشد فى المشرق العربى.

وفى هذا المجال لا بدّ من الاشارة إلى أن هذه السلبيات التى أثرت على التحشد العربى من جراء النكوص الساداتى، وساهمت فى ميلان موازين القوى البرية والجوية لمصلحة إسرائيل، قد منحت إسرائيل، فى الوقت نفسه، حرية أكبر فى مضمار العمل البحري. لأن بنود المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية التى تسمح بالمرور عبر قناة السويس، تلغى حتمية انقسام القوات البحرية الاسرائيلية إلى قوتين منعزلتين تعملان فى مسرحين بحريين منفصلين (البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط)، وتجعل هذه القوات قادرة على التحشد فى أحد هذين المسرحين حسب متطلبات الصراع.

رابعا ـ الامن القومى فى مواجهة الوضع الراهن

تحت تأثير تباين الارادات، واختلال معادلة التحالف الدولى، وعدم التوصل إلى حلول تضمن مواجهة سلبيات الواقع الجغرافى، تعطّل التحشد العربى فى إطار سياسة أمنية قومية، وغدا الثقل العربى فى موازين القوى فى المنطقة جزئيا ولا يمثل سوى بعض الطاقات العربية الجاهزة والكامنة، الأمر الذي منع مواجهة الغزوة الصهيونية من التحول إلى صراع بين إسرائيل والعرب كلهم، ومنح الدولة الصهيونية تفوقا عسكريا ملموسا، وجعل تعبيري « الصراع العربى ـ الاسرائيلى » و « ميزان القوى العربى ـ الاسرائيلى » محرومين من الدقة العلمية، ما دامت القوة الاسرائيلية المحتشدة بشكل كامل لم تصطدم طوال مراحل الصراع السابقة، ولا يحتمل أن تصطدم فى الوضع الراهن، إلا مع قوة جزئية، تحمل السلاح باسم الامة العربية وتقاتل بالوكالة عنها.

وفى مجال الحديث عن التفوق العسكري الاسرائيلى الذي هيمن، ولا يزال يهيمن، على المنطقة ويرسم ملامح وضعها الراهن، لا بدّ من تأكيد النقاط التالية :

١ ـ إن هذا التفوق لم يكن دائما فى مستوى حدّته الحالية. فلقد كان فى بداية الصراع جزئيا وغير حاسم، ثم فقد بعض قوته بعد قيام سورية ومصر بكسر احتكار السلاح، بدليل عدم مخاطرة إسرائيل فى خوض حرب ١٩٥٦ إلا بعد ضمان المشاركة الفرنسية ـ البريطانية فى تعديل الموازين. ووصل التفوق إلى درجة عالية من القوة منذ منتصف الستينات، وأصبح يعتمد على قوة إسرائيل الذاتية التى أثبتت فاعليتها فى حرب ١٩٦٧. وجاءت حرب ١٩٧٣ لتظهر مدى هشاشة هذا التفوق، إذا ما جوبه بتحشد عربى (مع أن التحشد العربى فى هذه الحرب كان جزئيا). الا أن سياسة السادات وتراجعاته أعادت التفوق الى سابق عهده، وجعلته أقوى من أي وقت سابق.

٢ ـ إن التفوق الاسرائيلى لا ينبع ـ كما يدّعى الاعلام الصهيونى والغربى ـ من شجاعة المحارب الاسرائيلى وعبقرية قادته ومهارة أجهزة الاستخبارات وارتفاع مستوى التكنولوجيا. ولكنه ينبع بشكل أساسى من التقصير العربى فى مضمار التحشد. وهو لا يعنى مطلقا أن العسكرية الاسرائيلية أقوى من كل ما يمتلكه العرب من قوات، بل يعنى أنها متفوقة فى مسرح القتال فقط. ذلك لأن ميزان القوى لا يُحسب على أساس ما يمتلكه الطرفان المتصارعان من قدرات، بل على أساس القدرات التى يستطيعان زجّها فى مسرح القتال فى الزمان والمكان المناسبين.

٣ ـ إن ضخامة إمكانات الأمة العربية المادية والبشرية، وتزايد قدرتها على استيعاب الاسلحة الحديثة، وظهور هشاشة التفوق العسكري الاسرائيلى التقليدي، قد دفعت قادة الدولة الصهيونية إلى التفكير بضرورة السعى إلى تحقيق تفوق مختلف نوعيا، يتمثل فى امتلاك السلاح النووي واستخدام كافة التدابير العسكرية والضغوط السياسية لحرمان الدول العربية من دخول العصر النووي.

ومهما كانت طبيعة التفوق العسكري الاسرائيلى والملاحظات المحيطة به، فإنه منح الدولة الصهيونية حرية عمل واسعة، وسمح لها بتحقيق أمنها عن طريق الردع، والانتقال إلى العمل عندما تتوافر الظروف المحلية والدولية المناسبة للتوسع، وعندما ينفخض الردع إلى درجة غير مقبولة. ومن خلال التناوب بين الردع والعمل المتزامنين مع الحرب النفسية، حققت الغزوة الصهيونية مراحل متعددة من مخططها العدوانى.

ففى المرحلة الاولى، لجأت إسرائيل إلى العمل مستخدمة التفوق العسكري والدعم الخارجى والعنف المادي الذي أخذ طابع الابادة، وحققت من جراء ذلك بناء وتعزيز رأس الجسر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى حرب ١٩٤٨. وبدأت بعد ذلك طرح المقولات السلمية المخادعة، وشنّت حملة إعلامية تستهدف تخدير إحساس الدول العربية بالخطر الصهيونى، وإقناعها بان أمنها الذاتى لن يتعرض إلى أي تهديد، إذا ما تخلت عن قضية فلسطين ولم تحمل السلاح من أجلها.

وانتقلت إسرائيل إثر ذلك إلى المرحلة الثانية (مرحلة توسيع رأس الجسر)، مستخدمة القوة لاحتلال أراض جديدة وتفتيت معنويات الأمة العربية وإقناعها بعبثية المحاولات الرامية إلى تصفية رأس الجسر بالقوة، والعمل لتعزيز مقولات الفكر المهادن وإظهار الاخطار الناجمة عن تبنى مقولات الفكر المقاوم. ولقد دامت هذه المرحلة عقدين من الزمن (الستينات والسبعينات)، وتناوب فيها الردع

مع العمل، وحققت إسرائيل فى خلالها نجاحين عسكريين كبيرين (١٩٥٦، ١٩٦٧) إضافة إلى نجاحات أصغر فى الاشتباكات والاغارات داخل الأراضى العربية. ووسعت رأس الجسر باحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة. ولكنها لم تتمكن من كسر إرادة الأمة العربية، أو إجبار إحدى دولتى المواجهة الأساسيين (سورية ومصر) على الخروج نهائيا من المعركة.

ودخلت الغزوة الصهيونية المرحلة الثالثة بعد حرب ١٩٦٧، وفى يدها رهينة تتمثل بالاراضى العربية المحتلة وسكانها. وكانت أداتها الأساسية فى هذه المرحلة الردع الرامى إلى قهر إرادة الامة العربية، وإظهار عجزها عن اللجوء إلى الخيار العسكري، وتقوية جيوب الفكر المهادن فيها، ودفعها إلى القبول بتحويل « الوضع القائم » إلى « وضع معترف به » وإعطاء العدوان شرعية عربية. ولقد لعب التفوق العسكري الاسرائيلى فى هذه المرحلة دورا فعّالا فى دعم مقولات الفكر المهادن على حساب مقولات الفكر المقاوم. ومنذ وصول السادات الى السلطة، قامت الولايات المتحدة (نيابة عن إسرائيل) بتركيز جهودها على إبعاد مصر عن موسكو وساحة الصراع العربى ـ الاسرائيلى والمعسكر المقاوم، تمهيدا لاخراجها من المعركة. وكان من جملة أغراض هذا التركيز إضعاف المعسكر المقاوم وتعزيز مواقع المعسكر المهادن، بشكل يسرّع إنجاز المرحلة الثالثة، التى بلغت نهايتها وحققت أغراضها بتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية (١٩٧٩). أي بمصالحة النظام المصري لاسرائيل، والاعتراف بها، وتطبيع العلاقات معها.

ومنذئذ بدأت المرحلة الرابعة التى لا تزال قائمة حتى اليوم. وهى مرحلة تستهدف إسرائيل منها دفع دول عربية إلى إلغاء احتمالات النهوض العربى، وقطع السبيل أمام إمكانات تعديل موازين القوى أو سدّ الثغرة التى خلفها خروج مصر من المعركة. ولقد شهدت هذه المرحلة نجاحات إسرائيلية تتمثل فى غزو لبنان وضرب قوى الثورة الفلسطينية واتفاقية ١٧ أيار / مايو. ولكنها شهدت فى الوقت نفسه نجاحات عربية تمثلت فى إلغاء تلك الاتفاقية وتصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية واضطرار إسرائيل الى الانسحاب من الاراضى اللبنانية المحتلة. وإذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة قد أرادت أن تكون اتفاقية ١٧ أيار / مايو الحلقة الثانية من مسلسل الدومينو الذي بدأ فى مصر، وكان من المنتظر امتداده إلى دول عربية أخرى، فإن صمود سورية والقوى الوطنية اللبنانية أمام الابتزاز الاميركى ـ الاسرائيلى،ونجاحهما فى إلغاء الاتفاقية من جانب واحد، كانا ضربة الايقاف لمسلسل الدومينو.

وعلى الرغم من أهمية الضربة فى صراع الارادات الدائر فى المنطقة، فإنها لم توقف المرحلة الرابعة نهائيا، ولم تجرّد الحلف الأميركى ـ الاسرائيلى من أوراقه كافة، الأمر الذي يُبقى المرحلة مفتوحة على كل أنواع الصدام العسكري ومحاولات التفتيت السياسى ـ النفسى، ويجعل الوضع الراهن استمرارا لصراع الارادات.

وما دام اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل هو العامل الأكثر تأثيرا فى ديناميكية الدولة الصهيونية وآلية انتقال غزوتها من مرحلة إلى أخرى، فان الايقاف النهائى للمرحلة الرابعة من هذه الغزوة، والبدء بتصفيتها، تمهيدا لدفع عجلتها نحو الدوران فى الاتجاه المعاكس، تفرض، أولا وقبل كل

شيء، استعادة حرية الارادة العربية، من خلال التصدي لمقومات التفوق العسكري الاسرائيلى ومعالجتها بشكل يؤدي إلى تقليص حرية الارادة الاسرائيلية.

ولا تقع هذه المهمة المحورية على عاتق دولة أو مجموعة دول عربية، لأن اتساع مفهوم الأمن الاسرائيلى وامتداد الأطماع الصهيونية إلى الدول العربية القريبة والبعيدة، وسعي إسرائيل الى مشاركة القوى الاستعمارية فى نهب ثروات الامة العربية وقهر إرادتها وسد سبل الوحدة والتطور أمامها، تجعل الامن الوطنى لأي دولة عربية مرهونا بالأمن القومى كله.

والحقيقة أن بين الأمنين الوطنى والقومى علاقة قوية متبادلة. إذ أن تعزيز الأمن الوطنى لأي دولة عربية يتطلب امتلاك قدرات دفاعية تشكل جزءا عضويا من القوة العربية الشاملة اللازمة لتحقيق الامن القومى. كما أن تعزيز الأمن القومى يجعل القوة الجماعية قادرة على ردع العدو المشترك ومنعه من الاعتداء على أي جزء من الأمة العربية، والتصدي له فى حال قيامه بالعدوان، ويضمن بالتالى الامن الوطنى للدول العربية كلها. ولكن هذه العلاقة المتبادلة تفقد مدلولاتها فى حال تعدّد الارادات وتنامى الفكر القطري على حساب الفكر القومى، ولا تأخذ أبعادها وتحقق أغراضها إلا فى ظل تماثل المفاهيم ووحدة الارادة، وتنظيم العمل الوطنى والقومى فى إطار استراتيجية واحدة، تحدّد العدو والصديق بوضوح تام، وتبيّن الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة العدو المشترك، وطبيعة القوى والوسائط الكفيلة بادارة الصراع بمنظور قومى.

ويبقى بناء الاستراتيجية العربية الواحدة من أجل إدارة الصراع بمنظور قومى تدبيرا مرحليا تفرضه حالة التجزئة القائمة، وعاملا يساعد على تحقيق الوحدة من خلال ردع الردع الاسرائيلى، ومنع العسكرية الاسرائيلية من لعب دورها المضادّ لوحدة الأمة العربية وتطورها. وليس المقصود هنا أن تحقيق الأمن القومى يحلّ محل الوحدة أو يتمتع بأفضلية تسبق أفضليتها زمنيا. فالانجازات الوحدوية مدخل إلى بناء القوة اللازمة لضمان الأمن القومى. كما أن التوصل إلى بناء استراتيجية عربية واحدة وخوض الصراع بمنظور قومى يزيد الدفع فى اتجاه الوحدة.

والمهمة العاجلة فى الوضع الراهن هى تحقيق الامن القومى الذي يؤمن هدفين : منع تفاقم التفتت السياسى وإيقاف التدهور العسكري. ويتطلب الهدف الأول الاقتناع بعبثية الاعتماد على الولايات المتحدة لايجاد حلّ يتعارض مع أغراض إسرائيل وأطماعها ومفاهيمها التوسعية، وعدم جدوى السباق مع الدولة الصهيونية على موقع حليف أميركا الأول فى المنطقة، واستخدام القوى السياسية والاقتصادية العربية للضغط على واشنطن وإظهار مدى الخسارة التى تحيق بها إذا تابعت دعمها المطلق لاسرائيل، والتعامل مع مصر العربية على أساس إعادتها إلى المعسكر العربى المقاوم، بدلا عن الاستمرار فى الخط السياسى المقيّد بالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية.

أما الهدف الثانى (إيقاف التدهور العسكري)، فان مدخله الوحيد هو تأمين التوازن الاستراتيجى العسكري مع إسرائيل على مسرح الصراع، أي بناء الترس الذي يمنع العمل ويردع الردع. ولا شك فى أن الجانب البري من الترس هام جدا، ولكنه أقل أهمية من الجانب الجوي، لاسيما أن اختلال

موازين القوى البرية الحالى أقل بكثير من اختلال موازين القوى الجوية، ولأن امتلاك اسرائيل لتفوق جوي ملحوظ ينعكس بالضرورة على ميزان القوى البري مهما كانت طبيعته.

ولوضع هذا الترس فى موضعه الصحيح على مسار الصراع التاريخى الطويل، لا بدّ من التأكيد بأنه لا يمثّل سوى استراتيجية الحدّ الادنى المطلوب صياغتها وتنفيذها فورا وقبل فوات الأوان. وهو لا يلبّى ـ على المدى القريب ـ تطلعات الامة، ولا يؤمّن تحقيق أهدافها، ولا يشكّل سوى تدبير آنى مرحلى لمنع التدهور، ووسيلة دفاعية مؤقتة يفرضها الواقع العربى الراهن، وخطوة يمكن الانطلاق منها لتحقيق التحشد بمأمن من الردع والعمل الاسرائيليين، ولخلق وضع عربى أفضل قادر على إفراز استراتيجية التحرير، وخوض الصراع الطويل ضد رأس الجسر الصهيونى وقاعدة إمداده.

إن من حق القارىء أن يتساءل عن السبب الكامن وراء تركيز هذه الدراسة على الأمن القومى من خلال معطيات الصراع بين العرب وإسرائيل، مع أن الأمة العربية معرّضة لتهديدات أمنية متعددة الأشكال والبؤر، وبخاصة فى منطقة الخليج العربى. والرد على هذا التساؤل المبرّر، هو أن خطر الغزوة الصهيونية أكبر الأخطار وأكثرها تفاقما، وأن إسرائيل تشكل مكمن الداء، وعلّة العلل، والسبب المباشر وغير المباشر للأخطار الأخرى كلها التى لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من أهميتها بالنسبة الى الامن القومى العربى، ذلك لأنها، بمجملها تضعف الأمة العربية، وتعيق تطورها، وتعطل وحدتها، وتساعد القوى الانعزالية والانفصالية فيها، وتخلق بالتالى وضعا يشجع القوى الاقليمية أو الدولية على الطمع بأراضى العرب وثرواتهم والاعتداء عليها وتهديد أمنها.